الباب الحادي والثلاثون

اليابان الجديدة

الفصل الأول

الثورة السياسية

تدهور الحكم العسكري – أمريكا تطرق الباب – عودة السلطة الإمبراطورية
تغريب ليابان – التجديد السياسي – الدستور الجديد – القانون – الجيش
الحرب مع الروسيا – نتائجها السياسية

يندر أن يأتي الموت إلى مدينة من خارجها ، بل لا بد للانحلال الداخلي أن يفت في نسيج المجتمع أولا قبل أن يتاح للمؤثرات أو الهجمات الخارجية أن تغير جوهر بنائها ، أو أن تقضي عليها قضاء أخيراً ؛ فقلما يكون للأسرة الحاكمة تلك الحيوية الدءوب والمرونة السريعة التشكل، اللتان يتطلبهما استمرار السيادة ، فمؤسس الأسرة المالكة يستنفد نصف القوة الكامنة في أصلاب أسرته ثم يترك لغير الممتازين من خلفه عبئاً لا يستطيع حمله إلا العباقرة ؛ فأسرة « توكوجاوا » بعد « أيياسو » حكمت البلاد حكماً لا بأس به ، لكننا لو استثنينا منها « يوشيموني » لما وجدنا بين أفرادها شخصيات بارزة تستوقف النظر ؛ فما انقضت بعد موت « أيياسو » ثمانية أجيال حتى راح أمراء الإقطاع يزعزعون قوائم تلك الأسر العسكرية بثوراتهم التي ما فتئت تنهض حيناً بعد حين ؛ فكانوا يسوِّفون في دفع الضرائب أو يمتنعون عن دفعها ؛ وعجزت خزانة « ييدو » — بالرغم من التدابير الاقتصادية العنيفة التي اتخذت — عن تمويل الدفاع القومي أو صيانة الأمن في البلاد[1] . وقد مر على البلاد أكثر من

قرنين حيث ساد السلام فتطرّت خشونة « السيافين » وضعف احتمال الشعب لمكاره الحروب وتضحياتها ؛ وحلّت فى الناس نزعات أبيقورية (ترمى إلى التمتع) محل البساطة الرواقية التى كانت سائدة فى عهد هيديوشى ؛ فلما أن دعيت البلاد فجأة لحماية سيادتها ، وجدت نفسها منزوعة السلاح بمعناه المادى والخلقى جميعاً ؛ وانحل العقل اليابانى بفعل اعتزالها الاتصال بالأجانب ، وأخذ الناس يسمعون بتطلع قلق عن ازدياد الثروة وتغير المدنية فى أوربا وأمريكا ؛ وراح هؤلاء الناس يدرسون ما جاء بكتابى « مابوشى » و « موتو — أورى » وشاع بينهم فى الخفاء أن الحكام العسكريين مغتصبون للحكم ، وقد فككوا باغتصابهم ذلك استمرار سيادة الإمبراطورية ، ولم يستطع الشعب أن يوفق بين الأصل الإلهى للإمبراطور ، وبين فقره المدقع الذى فرضته عليه أسرة « توكوجاوا) ؛ وجعل الدعاة إلى قلب نظام الحكم العسكرى القائم ، يخرجون من مكامنهم فى « يوشيوارا) وغيرها ويغمرون البلاد بنشراتهم التى تحرض الناس على ذلك الانقلاب ، وإرجاع الإمبراطور للحكم .

ونزلت النازلة على رأس هذه الحكومة المرتبكة الفقيرة ، حين شاع النبأ سنة ١٨٥٣ بأن أسطولا أمريكياً قد تجاهل الأوامر اليابانية التى تحرم دخول خليج أوراجا ، ودخل ذلك الخليج ، وأن قائده يلح فى مقابلة صاحب السلطة العليا فى اليابان ، والحقيقة أن « الكومودور پرى) كان يقود أربع سفن حربية فيها خمسمائة وستون رجلا ، وبدل أن يعرض هذه القوة المتواضعة عرضاً فيه معنى التهديد ، أرسل مذكرة ودية إلى الحاكم العسكرى « أييوشى) يؤكد له أن الحكومة الأمريكية لا تطلب أكثر من فتح بضعة موان يابانية فى وجه التجارة الأمريكية ، واتخاذ بعض الإجراءات لحماية البحارة الأمريكيين الذين قد تتحطم بهم سفائنهم على الشواطئ اليابانية ، ولم يلبث (پرى) أن اضطر إلى العودة إلى قاعدته فى المياه الصينية بسبب (ثورة تاى — ينج) ؛ لكنه عاد إلى اليابان من جديد سنة ١٨٥٤ مسلحاً بقوة بحرية أكبر ، ومزوداً

بمختلف الهدايا المغرية — عطور وساعات ومدافئ وشراب الوسكى . . . يقدمها للإمبراطور والإمبراطورات وأمراء البيت المالك ؛ غير أن الحاكم لعسكرى الجديد « أييسادا » تعمد ألا يرسل هذه الهدايا إلى أفراد الأسرة المالكة ، ووافق على توقيعه لمعاهدة « كاناجاوا » التى اعترفت بكل ما طلبه الأمريكان ؛ وهنا أثنى « پرى » على حسن لقاء أهل الجزر اليابانية ، وأعلن مدفوعاً بقصر نظره أنه « لو جاء اليابانيون إلى الولايات المتحدة ، وجدوا المياه الصالحة للملاحة فى البلاد مفتوحة أمامهم ، وأنه ستفتح لهم أبواب مناجم الذهب نفسها فى كليفورنيا »[٢] وهكذا فتحت الموانى اليابانية الكبرى للتجارة الخارجية بمقتضى هذه المعاهدة وما تلاها من معاهدات ؛ وحددت الضرائب الجمركية وفصِّلت مقاديرها وأنواعها ؛ ووافق اليابانيون على أن يحاكم المتهمون من الأوربيين والأمريكيين فى اليابان أمام محاكمهم القنصلية ؛ واشترطت شروط اتفق فيها على أن يوقف اضطهاد المسيحية فى الإمبراطورية اليابانية ، ووافقت الولايات المتحدة فى الوقت نفسه أن تبيع لليابان كل ما تحتاج إليه من أسلحة وسفن حربية ، وأن تعيرها الضباط والصناع لعل هذه الأمة المسالمة مسالمة صبيانية أن تتعلم على أيديهم فنون القتال[٣] .

وعانى الشعب اليابانى أقسى عناء مما فرضته هذه المعاهدات عليه من فروض الذل ، ولو أنه عاد فنظر إليها على أنها أدوات محايدة جاءته لتعمل على تطوره ، وتقرير مصيره ؛ وود بعض اليابانيين أن يقاتل الأجانب مهما تكلف فى سبيل ذلك ، وأن يطردهم ويعيد للبلاد نظامها الزراعى الإقطاعى الذى يكفيها مؤونة الاعتماد على غيرها ؛ لكن بعضهم الآخر كان من رأيه أن تقليد الغرب أجدى من طرده من بلادهم ؛ فالوسيلة الوحيدة التى تستطيع بها اليابان أن تتجنب الهزائم المتكررة والخضوع الاقتصادى الذى يشبه ما كانت أوربا تفرضه عندئذ على الصين ؛ هى أن تتعلم اليابان بأسرع طريقة ممكنة أساليب الصناعة الغربية ، وفن الحرب الحديثة ؛ وهنا نهض الزعماء

الداعون إلى تغريب البلاد، واستعملوا اللباقة البالغة فى استخدام سادة الإقطاع أعواناً لهم فى قلب الحكم العسكرى، وإعادة الإمبراطور، وبعدئذ استخدموا السلطة الإمبراطورية فى قلب نظام الإقطاع وإدخال الصناعة الغربية فى البلاد، وهكذا حدث سنة ١٨٦٧ أن حمل أمراء الإقطاع «كيكى» — آخر الحكام العسكريين — على النزول عن سلطته، وقد قال «كيكى»: «إن معظم أعمال الإدارة الحكومية معيبة، وإنى لأعترف خجلا بأن الأمور فى وضعها الراهن يرجع نقصها إلى ما أتصف به أنا من نقص وعجز، وهاهو ذا اتصالنا بالأجانب يزداد يوماً بعد يوم؛ فما لم تتولّ إدارة البلاد سلطة مركزية موحدة، انهار بناء الدولة انهياراً من أساسه»(٤)؛ وعلى هذا القول أجاب الإمبراطور «ميچى» فى اقتضاب قائلا: «قد قبلنا ما عرضه توكوجاوا كيكى من إعادة السلطة الإدارية إلى البلاط الإمبراطورى، وفى اليوم الأول من يناير سنة ١٨٦٨ بدأ العهد الجديد «عهد ميچى» بداية رسمية.

ورجعت الديانة الشنتوية القديمة، وقام أولو الأمر بدعاية قوية فى الشعب حتى أقنعوه بأن الإمبراطور العائد إلى عرشه إلهىُّ النسب والحكمة، وأن ما يصدره من مراسيم يجب طاعته، كما تجب طاعة أوامر الآلهة.

فلما أن توفرت هذه القوة الجديدة لأنصار التغريب تمتْ على أيديهم معجزة أو ما يوشك أن يكون معجزة فى تحول البلاد تحولا سريعاً؛ فقد شق «إتوا» و«إنوى» طريقهما إلى أوربا رغم كل ما صادفهما من صعاب وعقبات، ودَرَسا أنظمتها وصناعاتها، ودهشا لطرقها الحديدية وسفنها البخارية، وأسلاكها البرقية وسفنها الحربية، ثم عادا إلى بلادهما تشتعل فى صدريهما الحماسة الوطنية نحو تحويل اليابان إلى صورة أوربية، فدُعِى رجال من الإنجليز للإشراف على بناء السكك الحديدية وإقامة الأسلاك البرقية وتكوين الأسطول، كذلك دعى رجال من الفرنسيين ليعيدوا صياغة القوانين ويدربوا

الجيش ، وكلف رجال من الألمان بتنظيم شئون الطب والصحة العامة ، واستخدم الأمريكان فى وضع نظام للتعليم العام ، ولكى يتم لهم الأمر من جميع نواحيه جاءوا برجال من إيطاليا ليعلموا اليابانيين النحت والتصوير(٥) ، وقد كان يحدث بعض الحركات الرجعية أحياناً ، وكانت تصل هذه الحركات إلى حد إراقة الدماء ، بل كانت الروح اليابانية كلها تثور آناً بعد آن على هذا التحول المصطنع الذى رج أوضاع الحياة كلها ، لكن الآلة شقت طريقها آخر الأمر ، ودخلت اليابان بلداً جديداً فى نطاق الانقلاب الصناعى .

ورفعت هذه الثورة بالطبع (وهى الثورة الوحيدة الحقيقية فى التاريخ الحديث) ، طبقة جديدة من الرجال إلى منازل الثروة والقوة الاقتصادية ، — منهم الصناع والتجار والممولون — وقد كان هؤلاء فى اليابان القديمة يوضعون فى أسفل درجات السلّم الاجتماعى ؛ وجعلت هذه الطبقة (البرجوازية) الصاعدة تستخدم فى هدوء ما أتيح لها من مال وقوة نفوذ فى تحطيم النظام الإقطاعى أولا ، ثم عقبت على ذلك بالحد من سلطة العرش العائدة بحيث جعلت منها سلطة وهمية ؛ ففى عام ١٨٧١ حملت الحكومة أشراف الإقطاع على النزول عن امتيازاتهم القديمة ، وعوضتهم عن أراضيهم بسندات أصدرتها الحكومة(*) .

ولما كانت الطبقة الأرستقراطية القديمة قد ارتبطت هكذا بروابط المصلحة المادية مع المجتمع الجديد ، فقد بذلت خدماتها للحكومة عن ولاء ورضى ، ومكنتها من تحويل البلاد من عصرها الوسيط إلى عصرها الحديث دون أن تسفك الدماء فى هذا السبيل ، وكان « إيتو هيرو بومى » قد عاد لتوه من زيارته الثانية لأوربا ؛ فجرى فى بلاده على غرار ما رآه فى ألمانيا ، إذ أنشأ بها طبقة عالية جديدة مؤلفة من خمس درجات :

(*) كان هذا الإجراء يقابل فى جوهره إلغاء النظام الإقطاعى وما يتبعه من عبودية فى فرنسا سنة ١٧٨٩ وفى روسيا سنة ١٨٦٢ ، وفى الولايات المتحدة سنة ١٨٦٣ .

أمير ؛ فماركيز ، فكونت ، ففيكونت ، فبارون .

لكن هؤلاء جميعاً لم يكونوا هم الأعداء الإقطاعيين للنظام الصناعي الجديد بل كانوا لهذا النظام أعوانه المأجورين .

جاهد « إيتو » في تواضعه جهاداً لم يعرف الكلل ، ليحقق لبلاده ضرباً من الحكومة لا تعيبه العيوب التي بدت في عينيه عيوباً ناشئة من الإفراط في الديموقراطية ، على ألا يحد ذلك من تجنيد أصحاب النبوغ وتشجيعهم مهما تكن طبقتهم الاجتماعية لكي يحققوا للبلاد رقياً اقتصادياً سريعاً ؛ وتمكنت اليابان في ظل زعامته أن تعلن أول دستور لها سنة ١٨٨٩ ؛ فكان الإمبراطور في قمة البناء التشريعي ، إذ كان من الوجهة الدستورية رأس الحكومة الأعلى ، ومالكاً للأرض كلها ، وقائداً للجيش والأسطول المسئولين أمامه وحده ، وهو الذي يُكسب الإمبراطورية وحدتها واستمرارها وقوتها وسمعتها المستمدة من سمعة مليكها ، وقد شاءت إرادته الكريمة أن يفوض لقوته التشريعية إنشاء مجلسين نيابيين يظلان قائمين ما شاء هو لهما أن يقوما — مجلس الأشراف ، ومجلس النواب ، غير أنه هو الذي يعين وزراء الدولة ، الذين يسألون أمامه وحده لا أمام مجلس البرلمان ، وكان تحت هؤلاء طبقة من الناخبين عددها يقرب من أربعمائة وستين ألفاً حصروا في هذه الدائرة الضيقة باشتراط مؤهلات كثيرة في الناخب من حيث مقدار ما يملكه ؛ ثم ارتفع عدد الناخبين بفعل حركات تحريرية متعاقبة حتى بلغ ثلاثة عشر مليوناً في سنة ١٩٢٨ ، ولكن فساد الحكومة كان يساير التوسع في الديمقراطية خطوة خطوة(٦) .

وساير هذا التقدم السياسي نظام تشريعي جديد (١٨٨١) قائم إلى حد كبير على تشريع نابليون ، وهو يحقق خطوة تقدمية جريئة بالنسبة لتشريع العصور الوسطى التي ساد فيها نظام الإقطاع ؛ فمنحت للناس حقوقهم المدنية منحاً سخياً — إذ منحت لهم حرية الكلام وحرية الصحافة وحرية الاجتماع

وحرية العبادة وعدم انتهاك الرسائل والبيوت ، والحصانة من القبض والعقاب إلا بإجراء قانونى(*) ، وحرم التعذيب والمحنة وفكت عن جماعة الـ « إيتا » قيودهم الطبقية ، وسوّى بين الطبقات كلها أمام القانون من الوجهة النظرية ، وأصلحت السجون ، ودفعت الأجور للمسجونين على عملهم ، حتى إذا ما أطلق سراح المسجون أعطى مبلغاً من المال متواضعاً يبدأ به حياة جديدة فى زراعة أو تجارة ؛ وعلى رغم ما أتاحه هذا التشريع للناس من حرية ، فقد ظلت الجرائم قليلة الحدوث(١) .

ولو اعتبرنا رضى الناس بالقانون عن طواعية علامة على مدنيتهم ، عددنا اليابان فى طليعة الأمم الحديثة حضارة (إذا استثنينا عدداً قليلا من حوادث الاغتيال) .

ولعل أهم ما يميز الدستور الجديد هو إعفاء الجيش والأسطول من كل رئاسة إلا رئاسة الإمبراطور ، فإن اليابان لم تنس قط ما وقع لها من ذل فى عام ١٨٥٣ ، ولذا صممت على إنشاء قوة عسكرية تمكنها من السيطرة على تقرير مصيرها بنفسها ، وتجعلها فى النهاية سيدة الشرق كله ، فلم يكفها أن تعمم التجنيد ، بل جعلت من كل مدرسة فى البلاد معسكراً للتدريب الحربى ، وثدياً يُرضع النشء بلبان الحماسة الوطنية ، وكان لهؤلاء الناس استعداد عجيب للنظام والطاعة ، سرعان ما انتهى بقوتهم العسكرية إلى درجة أتاحت لليابان أن تخاطب « الأجانب الهمج » مخاطبة الند للند ، كما أتاحت لها احتمال ابتلاعها للصين جزءاً جزءاً ، وهو أمل طاف برأس أوربا ، لكنه لم يتحقق لها ، وحدث عام ١٨٩٤ أن أرسلت الصين حملة عسكرية لإخماد ثورة فى كوريا ، وأن لبثت تعيد وتكرر القول بأن كوريا دولة تابعة لسلطة الصين ، فلم يعجب اليابان هذا كله ، وأعلنت الحرب على معلمتها القديمة ، وأدهشت العالم بسرعة

(*) أدت حمى الحرب التى اقتضتها مغامرة منشوريا إلى التضييق من هذه الحقوق تضييقاً شديداً .

نتصارها إذ أرغمت الصين إرغاماً على الاعتراف باستقلال كوريا ، وعلى لتتنازل لها عن « فرموزا » و « بورت آرثر » (على رأس شبه جزيرة لياوتنج) وعلى دفع تعويض مالى قدره مائتا مليون من التيلات ، وقد أيدت ألمانيا وفرنسا الروسيا فى « نصحها » لليابان بالانسحاب من « بورت آرثر » مقابل زيادة فى تعويضها المالى قدرها ثلاثون مليوناً من التيلات (والزيادة تدفعها الصين) وخضعت اليابان لما طلب إليها ، لكنها احتفظت بذكرى هذه المعاكسة على مضض ، وراحت ترقب فرصة الانتقام .

ومنذ تلك الساعة أخذت اليابان تعد نفسها إعداداً جادا لا يعرف اللهو ، تعد نفسها للصراع مع الروسيا صراعاً كان لا بد من وقوعه نتيجة اتساع الإمبراطوريتين فى آمالها الاستعمارية ، ونجحت اليابان فى إثارة مخاوف إنجلترا من احتمال التوغل الروسى فى الهند فأبرمت مع سيدة البحار تحالفاً (١٩٠٢ — ١٩٢٢) ، تعهدت به كل من الدولتين أن تساعد الأخرى إذا ما اشتبكت فى قتال مع دولة ثالثة ودخلت دولة أخرى فى القتال ، وقلما وقّع السلسة الإنجليز على ما يقيد حريتهم كل هذا التقييد الذى فرضته عليهم تلك المعاهدة ، فلما بدأت الحرب مع الروسيا سنة ١٩٠٤ أقرض الممولون الإنجليز والأمريكان أموالا طائلة لليابان ، لتعينها على كسب النصر من القيصر[٨] ، واستولى « نوجى » على « بورت آرثر » وزحف بجيشه نحو الشمال قبل فوات الفرصة لإخماد مذبحة « مكدن » — وهى أفظع ما شهد التاريخ من مواقع دامية ، قبل أن يشهد حربنا العالمية (الأولى) التى لا يضارعها مضارع ، والظاهر أن ألمانيا وفرنسا فكرتا فى مساعدة الروسيا بالسياسة أو بالسلاح ، لكن الرئيس روزفلت صرح عندئذ بأنه إذا حدث شىء كهذا ، فلن يتردد فى الوقوف إلى جانب اليابان[٩] ، وفى ذلك الوقت ، أقلع أسطول روسى قوامه تسع وعشرون سفينة ، وشق طريقه جريئاً حول رأس الرجاء الصالح ، مرتحلا

بذلك رحلة لم يسبق لأسطول حديث أن ارتحل مثلها طولا ، وذلك لكى يقابل اليابان فى مياهها وجهاً لوجه ، غير أن الأميرال « توجو » استعان لأول مرة فى تاريخ الأساطيل البحرية باللاسلكى ، وظل على علم متصل بسير الأسطول الروسى ، ثم وثب عليه وثبة قوية فى مضيق تسوشيما فى السابع والعشرين من شهر مايو سنة ١٩٠٥ وأبرق « توجو » لقادته جميعاً رسالة تصور نفسية اليابان كلها . إذ قال : « إن نهوض الإمبراطورية أو سقوطها يتوقف على هذه المعركة »(١٠) فقتل من اليابانيين فيها ١١٦ ، وجرح منهم ٥٣٨ ، وأما الروس فقتل منهم أربعة آلاف ، وأسر سبعة آلاف ، وأغرقت أو أسرت كل سفنهم إلا ثلاثاً .

كانت « موقعة بحر اليابان » نقطة تحول فى مجرى التاريخ الحديث ، فهى لم تقتصر على إيقاف التوسع الروسى فى الأراضى الصينية ، بل أوقفت كذلك سيطرة أوربا على الشرق ، وبدأت ذلك البعث الذى اشتمل آسيا ، والذى يبشر بأن يكون محور الحركات السياسية كلها فى هذا القرن الحاضر ، ذلك أن آسيا كلها قد دبت فيها الحماسة حين رأت الإمبراطورية الجزرية الصغيرة تهزم أكثر دول أوربا عمراناً بأهلها ، فدبرت الصين خطة لثورتها ، وبدأت تحلم بحريتها ، أما اليابان ، فلم يَطُف ببالها أن توسع من نطاق الحرية ، بل فكرت فى الزيادة من سلطانها ، فانتزعت من الروسيا اعترافاً بأن لليابان المكانة العليا فى كوريا ، ثم ما جاءت سنة ١٩١٠ حتى أعلنت اليابان نهائياً ضم كوريا إليها رسمياً ، وهى تلك المملكة القديمة التى بلغت من المدنية يوماً شأواً عظيما ، فلما مات الإمبراطور « ميجى » عام ١٩١٢ ، بعد حياة طويلة طيبة أنفقها حاكما وفناناً وشاعراً استطاع أن يحمل معه إلى الآلهة الذين أنسلوا اليابان رسالة بأن الأمة التى خلقوها ، والتى كانت فى بداية حكمه لعبة فى يد الغرب الفاجر ، قد باتت اليوم رفيعة المكانة فى الشرق ، وقطعت شوطاً بعيداً فى طريقها نحو أن تكون محوراً للتاريخ كله .

الفصل الثانى

الانقلاب الصناعى

حركة التصنيع – المصانع – الأجور – الإضرابات –
الفقر – وجهة نظر اليابان

لم تلبث اليابان نصف قرن إلا وقد غيرت كل وجه من أوجه حياتها ، فتحرر الفلاح رغم فقره ، وأصبح فى مستطاعه أن يملك جزءا متواضعاً من الأرض يدفعه ضريبة سنوية أو أجراً سنوياً للدولة ، ولم يكن من حق أحد من سادة الإقطاع أن يقف فى سبيله لو أراد أن يترك الزراعة ليلتمس وسيلة رزقه فى المدن ، ذلك لأن مدناً عظمى قامت عندئذ على طول الساحل ، منها « طوكيو » (التى معناها العاصمة الشرقية) بقصورها الملكية والارستقراطية وحدائقها الفسيحة وحماماتها المزدحمة وعدد سكانها الذى لم يفقها فيه إلا لندن ونيويورك ، ومنها « أوساكا » التى كانت فى سابق عهدها قرية للسماكة وحصناً ، فأصبحت اليوم جباً مظلماً من الأكواخ الحقيرة والمصانع وناطحات السحاب ، وهى مركز الصناعات فى اليابان ، ومنها « يوكوهاما » و « كوبى » اللتين ترسلان من مرفأيهما الهائلين المعدين بكل ضروب الآلات الحديثة ، تلك الصناعات إلى مئات الموانى ، محملة على ثانى أسطول تجارى فى العالم(*) .

واستعانت البلاد فى وثبتها من نظام الإقطاع إلى النظام الرأسمالى باستخدامها لكل وسيلة ممكنة استخداماً لم يسبق له نظير ، فاستدعت الخبراء الأجانب اللذين وجدوا من مساعديهم اليابانيين طاعة المتحرق لمعرفة إرشاداتهم ؛ ولم

(*) يدل الإحصاء الرسمى الأخير على أن سكان يوكوهاما ستمائة وعشرون ألفاً ، وسكان كوبى سبعمائة وسبعة وثمانون ألفاً ، وأوساكا ٢،١١٤،٨٠٤ ، وطوكيو العظمى ٥،٣١١،٠٠٠

تمض خمسة عشر عاماً ، حتى تقدم المتعلمون الأذكياء فيما تعلموه تقدماً أتاح لليابان أن تدفع للإخصائيين الأجانب آخر أجورهم وأن ترساهم إلى أوطانهم بكل إجلال ، واقتفت اليابان أثر ألمانيا ، فاستولت الحكومة على البريد والسكك الحديدية والتلغراف والتليفون ؛ لكنها في الوقت نفسه عرضت قروضاً سخية لمن يريد أن ينهض لنفسه بصناعة ما ، وجعلت تحمى تلك الصناعات الخاصة بالضرائب الجمركية العالية ، من منافسة المصانع الأجنبية في سائر الأقطار ؛ واستعانت البلاد بالتعويض المالى الذى أخذته من الصين بعد حرب سنة ١٨٩٤ على تمويل حركة التصنيع في اليابان وتشجيع الصناعات على نحو ما استعانت ألمانيا بالتعويض الفرنسى سنة ١٨٧١ على استحثاث حركة التصنيع في أرضها ؛ وشبهت اليابان ألمانيا قبل ذلك بجيل واحد ، في قدرتها على البدء بآلات حديثة مقرونة بطاعة من العمال كالتى سادت في عصور الإقطاع ، على حين كانت الدول الأخرى المنافسة لها ، تعانى من آلات قديمة وعمال ثائرين ، وكانت مصادر القوة في اليابان رخيصة والأجور قليلة ، كما كان العمال يخضعون لرؤسائهم خضوع الولاء ؛ لهذا تأخرت عندهم قوانين تنظيم المصانع ، وفرضت على العمال فرضاً لا عنف فيه[١٢] وفى سنة ١٩٣٣ كنت ترى مغازل « أوساكا » الجديدة لا تحتاج إلى أكثر من فتاة واحدة لكل خمس وعشرين آلة ، بينما كانت مغازل لانكشير القديمة تتطلب رجلا لكل ست آلات[١٣] .

وتضاعف عدد المصانع ما بين ١٩٠٨ و ١٩١٨ ؛ ثم تضاعف مرة أخرى بين ١٩١٨ و ١٩٢٤ ، حتى إذا ما كانت ١٩٣١ زادت المصانع نصف عددها[١٤] بينما كانت الصناعة في الغرب عندئذ تخوض أغوار أزمة عميقة ؛ وفى سنة ١٩٣٢ كانت لليابان الصدارة الأولى في تصدير المنسوجات بحيث أرسلت بليونى ياردة من الخمسة بلايين ونصف البليون من ياردات المنسوجات القطنية التى استهلكها العالم في ذلك العام[١٥] ؛ وفى سنة ١٩٢١

تنازلت عن معيار الذهب ، وسمحت لعملتها الـ « ين » أن تهبط إلى أربعين في المائة من قيمتها السابقة في التجارة الدولية ، وبذلك استطاعت أن ترفع مبيعاتها فى الخارج خمسين فى المائة عما كانت بين عامى ١٩٣٢ و ١٩٣٣[١٦] ؛ وازدهرت التجارة الداخلية كما ازدهرت التجارة الخارجية ، وأتيح لأسرات تجارية كبرى ، مثل أسرتى « متسوى » و « متسوبيشى » أن تكدسا ثروة طائلة جعلت رجال الجيش يتحالفون مع طبقات العمال فى حركة ترمى إلى جعل الحكومة تتولى بنفسها ، أو تفرض رقابتها على الصناعة والتجارة[*] .

وبينما كان التقدم التجارى يخلق طبقة وسطى جديدة من الأغنياء ، كان العمال الذين ينتجون بأيديهم يتحملون عبء الأثمان المنخفضة التى جعلتها اليابان أداة تهزم بها منافساتها فى الأسواق العالمية ؛ فكان متوسط أجر العامل سنة ١٩٣١—١٧ر١ من الريال كل يوم ، ومتوسط أجر العاملة ٤٨ سنتاً فى اليوم وكان واحد وخمسون فى كل مائة من العمال نساء ، كما كان اثنتا عشر فى كل مائة ممن تقل سنهم عن ستة عشر عاما[١٩][**] وكانت الإضرابات كثيرة الوقوع

(*) لم ترق حركة النقل على اليابس بمثل ما ارتقت الحركة البحرية لأن السلسلة الفقرية الجبلية التى تمتد على طول البلاد ، جعلت التجارة تؤثر البحر ؛ لهذا ظلت الطرق رديئة بالقياس إلى الطرق فى الغرب ، ولم تبدأ السيارات تتهدد اليابان إلا منذ أمد قريب ؛ ومن الملاحظ الآن أن العربات التى يجرها الإنسان ، والتى جرى العرف على إرجاع تاريخها إلى ابتكار مبشر أمريكى فى أوائل العقد الثامن من القرن الماضى[١٧] قد أخذت فى الزوال اليوم أمام السيارات الأمريكية واليابانية ، ورصفت طرق طولها مائتا ألف ميل ؛ وفى طوكيو طريق مشقوق تحت الأرض يمكن مقارنته بنظائره فى أوربا وأمريكا مقارنة ترجح كفته على تلك النظراء ؛ ومدت أول سكة حديدية فى اليابان سنة ١٨٧٢ على مسافة بلغ طولها ثمانية عشر ميلا ، فلما كان عام ١٩٣٢ بلغت السكة الحدية فى تلك الجزر الضيقة ١٣٧٣٤ من الأميال ؛ ويقطع القطار السريع الجديد المسافة بين مدينة « دايرين » (بالقرب من بورت آرثر ، وبين « هسنكنج » (وكانت تسمى شانجشون) عاصمة منشوريا ، وهى مسافة تبلغ سبعمائة كيلو متر ، وبواقع مائة وعشرين كيلو مترا فى الساعة (أى نحو خمسة وسبعين ميلا[١٨] .

(**) يرجع انخفاض أجور النساء إلى عوامل ، من بينها القلقلة ذات التكاليف الباهظة التى تسببها العاملات اللائى جرين على ترك الصناعة إذا ما توفر لديهن مهر الزواج .

والشيوعية تزداد اتساعاً ، حتى هبت على البلاد روح الحرب سنة ١٩٣١ ؛ فنفخت فى الناس وطنية دعتهم إلى التعاون والتماسك ؛ وحرم القانون « الآراء الخطيرة » وفرضت قيود شديدة على نقابات العمال التى لم تبلغ قط مبلغ القوة فى اليابان[٢٠] واتسعت رقعة المساكن الفقيرة فى أوسا كاوكوبى وطوكيو ، فقد كانت الأسرة ذات الخمسة الأعضاء فى طوكيو تسكن من تلك المنازل الفقيرة غرفة تبلغ فى المتوسط من ثمانى أقدام إلى عشرة أقدام مربعة — وهى مساحة لا تزيد إلا قليلا عن المساحة التى يشغلها سرير لشخصين ؛ وكان يسكن فى أمثال هذه المساكن فى مدينة كوبى عشرون ألفاً من المتسولين والمجرمين والشائهين والبغايا ؛ كانوا يسكنون فى قذارة بلغت حداً جعل الوباء يتفشى فيهم مرة كل عام ؛ وزادت نسبة الوفيات فى الأطفال أربعة أمثال ما كانت عليه فى بقية اليابان[٢١] ونهض شيوعيون مثل « كاتاياما » واشتراكيون مسيحيون مثل « كاجاوا » يقاومون بالعنف أو باللين تلك الحالة السيئة حتى استيقظت الحكومة آخر الأمر ، وقامت بحركة تطهيرية لتلك المساكن الفقيرة ، لم يشهد التاريخ أعظم منها .

وقد كتب « لافكاديو هيرن » منذ جيل ، يعبر عن رأيه الناقم على النظام الحديث فى اليابان ، فقال :

« إن التاريخ لم يشهد قط فيما مضى أمثال هذه الألوان من البؤس التى تجد مجالها فى ظل النظام الجديد ؛ وتستطيع أن تكوّن لنفسك صورة تقريبية عن هذا البؤس ، إذا عرفت أن عدد الفقراء فى طوكيو الذين يعجزون عن دفع ضريبة المسكن ، يربو على خمسين ألفاً ، ومع ذلك فهذه الضريبة لا تزيد قيمتها على عشرين « سنتاً » وهو ما يقابل عشرين « سنتاً » بالعملة الأمريكية ولم يكن فى أى جزء من أجزاء اليابان مثل هذا العوز قبل أن تتراكم الثروة فى أيدى نفر قليل — إلا إذا استثنينا بالطبع الأعقاب المؤقتة التى تلحق عهود الحرب[٢٢] .

ولا شك أن « تراكم الثروة فى أيدى نفر قليل » عامّ فى العالم كله ، والظاهر

أنه عامل مصاحب للمدنية لا يتخلف ؛ ويقول الممولون اليابانيون ، إن أجور العمال هناك ليست أقل مما ينبغي إذا روعى عدم كفايتهم فى العمل نسبياً ، وإذا روعى إلى جانب ذلك رخص العيش فى اليابان(٢٣) ، والرأى فى اليابان هو أن الأجور المنخفضة شرط لازم لانخفاض الأسعار ، وانخفاض الأسعار شرط لازم للسيطرة على الأسواق الخارجية ، والأسواق الخارجية شرط لازم لصناعة تعتمد على حديد وفحم يستوردان من الخارج ؛ والصناعة شرط لازم لسد حاجات شعب يتزايد عــدده فى جزء لا تصلح الزراعة إلا فى اثنى عشر فى كل مائة جزء من أجزاء أرضها ، وهى كذلك ضرورية لاكتساب الثروة وإعداد السلاح اللذين بغيرهما لا تستطيع اليابان أن تحمى نفسها ضد عدوان الغرب .